خرافة القوة العظمى

عرض: بدر محمد بدر

- العنوان: خرافة القوة العظمى
- المؤلف: نانسي سودر برج
- عدد الصفحات: 696
- الناشر: المركز القومي للترجمة، القاهرة
- الطبعة: الأولى 2013

يهدف هذا الكتاب إلى التأكيد على ضرورة تصحيح دور الولايات المتحدة الأميركية القيادي، ومسؤوليتها في العالم التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، من الشعور بغطرسة القوة والهيمنة إلى المشاركة الأعمق مع سائر دول العالم في مواجهة الأزمات وحل المشكلات.

وهو ما يتطلب استخداما شديد التوازن لموارد أميركا الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأخلاقية في مواجهة تحدي تعزيز الأمن والديمقراطية والرخاء في العالم، أي أن مستقبل "أمن" أميركا يعتمد بالكامل على التغلب على "خرافة القوة العظمى" للولايات المتحدة.

ومؤلفة الكتاب "نانسي سودر برج" هي دبلوماسية أميركية معروفة، عملت مستشارة السياسة الخارجية للرئيس بيل كلينتون، وسفيرة في الأمم المتحدة (1997-2001)، وتعمل حاليا نائبة رئيس مجموعة الأزمات الدولية، ويشهد لها الرئيس الأسبق كلينتون بأنها كانت "من أهم صانعي السياسة الخارجية في عهده".

ويغوص الكتاب في دهاليز السياسة الخارجية الأميركية في فترة التسعينيات من القرن الماضي وما بعدها، من خلال دراسة وتحليل وثائق ومذكرات وقرارات تلك الفترة، والتحديات التي مرت بها الولايات المتحدة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي أواخر الثمانينيات.

أهداف كلينتون:

وفي مقدمة الكتاب التي كتبها الرئيس الأسبق بيل كلينتون يشير إلى مجموعة من الأهداف سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها في عهده، ومنها:

- تصالح الولايات المتحدة مع خصميها الأساسيين إبان الحرب الباردة: روسيا والصين.
- بناء أوروبا بتوسيع حلف الناتو، ودعم توسيع الاتحاد الأوروبي.
- وضع الولايات المتحدة في مركز مؤسسات التعاون الاقتصادي والأمن الدولي الجديدة.
- زيادة قدرة أميركا على منع الهجمات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها، واحتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل، "وذلك من خلال التعاون -كلما أمكننا ذلك- والعمل بمفردنا إذا لزم الأمر".

وعبر 14 فصلا تأخذنا مؤلفة الكتاب إلى تفاصيل "مسموح بها" لمجريات السياسة الخارجية في تلك الفترة المهمة، وتنطلق من التأكيد على أنه "من النادر أن يتخذ الرؤساء في الولايات المتحدة قرارات السياسة الخارجية لأسباب خاصة بالمواءمة السياسية، لأنهم مقيدون على الدوام بما إذا كان الجمهور الأميركي -وبالتالي الكونجرس- يؤيد هذه القرارات أم لا، أي أن الجمهور الأميركي له تأثير كبير على قرارات الرئيس الخارجية".

وفي أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ظهر تياران داخل أروقة السياسة الخارجية الأميركية، أحدهما يرى أنه ما دامت أميركا هي القوة العظمى الوحيدة فإنه يمكنها -بل ينبغي لها- استخدام قوتها العسكرية لإجبار العالم على الرضوخ لرغباتها، ومواجهة ظهور أي منافس لقوتها، أي القيام بدور الشرطي العالمي.

والتيار الآخر أقل طموحا بالنسبة للسياسة الخارجية، ويؤيد اللجوء إلى ما يمكن وصفه بـ "النزعة الانعزالية" عما يجري في أنحاء العالم.

غير أن سياسة الولايات المتحدة في عهد كلينتون سعت إلى نهج ثالث، عن طريق "استخدام القوة بحكمة والدبلوماسية بفاعلية، لتعزيز الاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان في أجزاء من العالم"، أي القيام بمبادرات في المناطق التي تتطلب الدبلوماسية المدعومة بالقوة.

فشل في الصومال:

وفي أول اختبار لهذا النهج على الأرض، يمكن القول إن تطور السياسة الأميركية تجاه الأزمة في الصومال (أكتوبر/تشرين الأول 1993) يمثل "دراسة حالة" للفشل في تصحيح التوازن بين القوة والدبلوماسية، وكانت هي الاختبار الثاني لـ "النظام العالمي الجديد"، الذي تحدث عنه بوش.

ومثلت الصومال الصورة العكسية للبوسنة، حيث سعت أميركا في الأخير إلى اتباع الطرق الدبلوماسية وكذلك استخدام القوة، في حين أنها في الصومال رأت أن استخدام القوة أو نشر القوات ليس له ما يبرره.

وتشير الكاتبة إلى أن الصومال "علّم" الإدارة الأميركية من نواح عديدة دروسا مهمة، فيما يتعلق بدور القوة العظمى في مواجهة الدول الفاشلة، فقد أصبحت الصومال نموذجا للصراعات المستقبلية: الدولة الفاشلة وفراغ القوة والفصائل المسلحة، وما يكفي من الفوضى لجعل القوة العسكرية عاجزة تقريبا، وكذلك سوف تهدد الدول الفاشلة أميركا، لكونها ملاذات آمنة لـ "الإرهابيين"، كي يخططوا الهجمات على سفارات ومدن الولايات المتحدة.

ويتابع الكتاب مسيرة "أسامة بن لادن" منذ ظهوره على مسرح الأحداث أواخر الثمانينيات، وكيف نظر إليه الأميركيون باعتباره "الممول الرئيسي للإرهاب"، ولذا تم إنشاء وحدة خاصة تضم ما بين 10 و15 مسؤولا داخل وكالة الاستخبارات الأميركية (زادت إلى أربعين شخصا حتى الـ11 من سبتمبر/أيلول 2001)، بهدف القضاء على الدعم المالي للإرهاب، المقدم من أسامة بن لادن، ووضع أساس لتقديمه للعدالة.

وكانت الخطة هي "تحديد نقاط ضعف "بن لادن"، وحرمانه من الموارد المالية عن طريق استخدام كل الوسائل المناسبة لتشويه سمعته ومؤسساته المالية، وتعطيل قدراته الخاصة بجمع الأموال في المستقبل".

لكن ذلك بالطبع لم يمنع في النهاية من وقوع أحداث تفجير سفارتي أميركا في نيروبي ودار السلام، في أغسطس/آب 1998، التي راح ضحيتها 253 شخصا وجرح نحو خمسة آلاف آخرين معظمهم من الأفارقة، واتهم بالتخطيط لها وتمويل تنفيذها تنظيم "القاعدة" بقيادة بن لادن، وبعض المتهمين في الواقعتين لا يزالون أحرارا طلقاء إلى الآن.

ويشير الكتاب إلى أن أحد أصعب التحديات التي واجهتها واشنطن كانت "تفكيك شبكة بن لادن" الشاسعة والمعقدة، وسعت الإدارة إلى وضع إستراتيجية حكومية شاملة لمواجهة خطر بن لادن، بما فيها تعزيز سلطة القبض على "الإرهابيين" خارج الولايات المتحدة، وطرق معالجة الهجمات الإرهابية التي تنطوي على أسلحة الدمار الشامل قبيل أحداث الـ11 من سبتمبر/أيلول 2001، وزاد إجمالي إنفاق برامج مكافحة الإرهاب إلى الضعف، من خمسة مليارات دولار في العام المالي 1996 إلى أكثر من 11 مليارا في العام المالي 2000.

ويمكن القول إن الفشل في التنسيق وتحديد الأولويات والانتباه إلى التهديد، نبع من الحقيقة الأساسية التي تقول إن أميركا يوم الـ11 من سبتمبر/أيلول 2001 لم تكن في حالة حرب مع "القاعدة"، على الرغم من أن بن لادن كان في حالة حرب ضد أميركا، وبذلك لم يضع جهاز الاستخبارات قط تقييما للتهديد الذي تمثله شبكة بن لادن للمصالح الأميركية في الداخل والخارج، ولم تكن أولويات الموارد والمعلومات الاستخباراتية متوازنة على نحو يمكّن من التصدي لتهديد بن لادن.

الخداع في العراق:

وتحت عنوان "العراق.. عقد من الخداع"، تقول المؤلفة إن وزير الخارجية الأميركي وقتها "كولن باول" أعطى انطباعا في فبراير/شباط عام 2003 بأن العراق يخفي شيئا ما، ربما يكون أسلحة دمار شامل، ورأى الرئيس بوش أنه يمكن حشد العالم وراء مسعاه لإسقاط صدام حسين، لكن ذلك نجح لبعض الوقت فقط.

وعندما وصل نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه وولفويتز إلى السلطة، كان تركيزهم واضحا على تغيير النظام الحاكم في العراق، وكان أكثر المؤيدين للحرب ريتشارد بيرل ومن المنفيين العراقيين أحمد الجلبي.

لقد كان دعاة الهيمنة -تشيني ورامسفيلد وولفوتيز وغيرهم- منفصلين عن الواقع، وكان ما يشغلهم هو ضرب العراق منذ اليوم التالي لأحداث الـ11 من سبتمبر/أيلول، وكان وولفويتز على وجه التحديد مقتنعا بأنه لابد أن يكون العراق الدولة الراعية للقاعدة، على الرغم من عدم وجود تأييد للنظرية في المجتمع الاستخباراتي الأميركي.

لقد كان مبدأ الاستباق مبررا للإطاحة بصدام حسين، أكثر منه سياسة واقعية للبحث عن الإرهاب ومنعه، وواصل الرئيس بوش حملته ضد صدام، وكان يقول "نعلم أن العراق والقاعدة بينهما صلات على مستوى عال تعود إلى عقد مضى، كما نعلم أنه بعد الـ11 من سبتمبر/أيلول احتفل نظام صدام مبتهجا بالهجمات الإرهابية على أميركا".

وفي العاشر من أبريل/نيسان 2003، وجه بوش كلمة للشعب العراقي قال فيها "إن أهداف تحالفنا واضحة ومحددة، سوف نقضي على النظام الحاكم الغاشم، وسوف تساعد قوات التحالف القانون والنظام كي يعيش العراقيون في أمن، وسوف نحترم تقاليدكم الدينية العظيمة، وسوف نساعدكم على بناء حكومة مسالمة ونيابية، تحمي حقوق المواطنين كافة، وبعد ذلك سوف ترحل قواتنا العسكرية، وسوف يمضي العراق قدما كدولة موحدة ومستقلة ذات سيادة، استعادت مكانها المحترم في العالم". (فهل تحقق ذلك؟)

ثمن الخرافة:

وتشير الكاتبة إلى أن الفشل في العراق والحرب على الإرهاب كشفا عن الثمن الملموس للسعي وراء تلك الخرافة الجوفاء (خرافة هيمنة القوة العظمى على العالم)، التي يعتقد أصحابها أن قوة أميركا العسكرية والاقتصادية الواسعة -التي لا تباريها قوة- منحت واشنطن حرية العمل بمفردها، وأثناء ذلك تحولت أميركا عن أصدقائها وحلفائها، في الوقت الذي كانت فيه بأمس الحاجة إليهم في بناء تحالف عالمي لمحاربة "الإرهاب".

وتقول إنه "من المؤكد أن أميركا يمكنها تغيير العالم، لكن لا يمكنها إخضاعه لإرادتها، فالعالم الذي يتخيله هؤلاء -أصحاب رؤية الهيمنة- هو عالم فيه قوة أميركا العسكرية ليست وحدها ما يشكل العالم بما فيه مصلحة أميركا، بل كذلك سلطتها المطلقة على القضايا السياسية والعسكرية، وهذا العالم لا وجود له.

لقد حان الوقت كي تُهيل أميركا التراب على "خرافة القوة العظمى"، لأن هذا الاعتقاد قد أثبت فشله في تجارب فترة رئاسة جورج بوش الابن، وهي تجارب باهظة الثمن، أكدت أنه لا يمكن تحقيق غرض أميركا -باعتبارها منارة للحرية في العالم- دون رؤية العالم كما هو في الواقع.

ويؤكد الكتاب في الختام أن دروس العقد الأخير لأميركا تشير إلى أربع قضايا إضافية طارئة لا بد من معالجتها، وتتطلب عملا عاجلا، وهي:

1- معالجة الأسباب الأساسية التي وراء أحداث الـ11 من سبتمبر/أيلول 2001، بوضع سياسة جادة يتم تنفيذها بدبلوماسية ماهرة، لتعزيز الإصلاح والتحول الديمقراطي في العالم العربي.

2- الحفاظ على سياسة متماسكة ومستدامة ولا هوادة فيها لحظر انتشار الأسلحة النووية.

3- إبداء الدعم المستمر للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.

4- معالجة تحديات تطوير العالم وخاصة في أفريقيا.

تاريخ العلاقات اليهودية الإسلامية

عرض: زياد منى

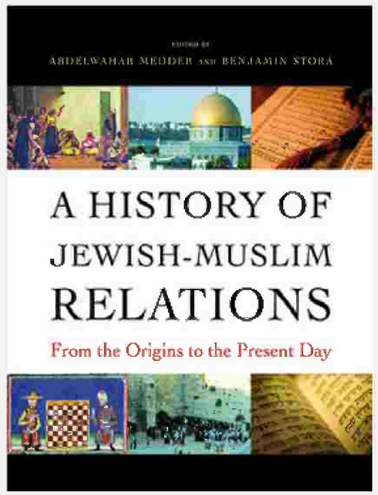

- العنوان: تاريخ العلاقات اليهودية الإسلامية
- تحرير: عبد الوهاب مدب، وبنجامين ستورا
- عدد الصفحات: 1146
- الناشر: برنستون يونيفرستي برس، برنستون/أوكسفورد
- الطبعة: الأولى 2013

هذا الكتاب -الصادر في آن باللغتين الإنجليزية والفرنسية- طموح في محتواه، ويمثل باكورة ما كتب في موضوعه وفق ما يؤكده محرراه.

فتاريخ العلاقات اليهودية الإسلامية -موضوع الكتاب- على جانب كبير من التعقيد، ونمو الصهيونية وهيمنتها الإعلامية والتنظيمية في المقام الأول على المشهد "اليهودي"، يمثل إشكالا بسبب التداخلات السياسية والفكرية ومحاولتها فرض نفسها على التاريخ ومنهجية البحث العلمي.

المحتوى العام الثري بالمصورات التي بلغ عددها أكثر من 250 صورة، قسمه محررا الكتاب -الذي شارك في كتابته على نحو منفصل 12 متخصصا معظمهم أكاديميون أوروبيون من الناطقين باللغة الفرنسية- إلى أربعة أجزاء هي:

أ) القرون الوسطى، ويضم مدخلا وثلاثة فصول هي: ظهور الإسلام، في ديار الإسلام، تحت ظل المسيحية.

ب) العالم الحديث، ويضم مدخلا وأربعة فصول تتناول المادة وفق تقسيم جغرافي على النحو الآتي: أراضي الإمبراطورية العثمانية (بين القرنين الـ15 والـ19)، آسيا والشرق الأوسط، العلاقات مع العالم الغربي.

ج) الحاضر، ويضم مدخلا وستة فصول تتناول المادة من منظور سياسي كما يلي: بدايات الانفصال، مواجهة النازية، التمزق الكبير في الشرق الأوسط، فضاءات التعايش، حوارات متوترة، النظر إلى الآخر.

د) التقاطعات، ويضم مدخلا وثمانية فصول تتناول المادة في ميادين مختلفة هي: الكتب المؤسِّسة، نظرات معكوسة، لغات معكوسة، ديانتا الشريعة، فلسفة، علوم، حركات نخبوية، الصوفية، الفن والأدب، الذاكرة والتاريخ.

محررا الكتاب خصصا أقل من ثلاثمائة صفحة -من مجموع يزيد عن -1100 للجانب التاريخي الذي يغطي نحو 14 قرنا، وهو أقل من القسم السياسي، أي الجزء الثالث الذي يغطي مرحلة لا تزيد عن قرن واحد.

من غير المفهوم لنا -من منظور علمي خالص- منح الجزء السياسي فضاء يساوي التاريخي، ولم نعثر في المؤلف على تفسير لهيمنة السياسة على التاريخ، لأن عنوانه تاريخ العلاقة وليس إشكاليات الحاضر من منظور سياسي وفكري.

المحرران أكدا انحيازهما صراحة إلى إقحام السياسي في التاريخ، وسوّغا ذلك بعدم إمكانية فصل الأول عن الثاني بحجة أن البعد السياسي للعلاقة لا يمكن تجاوزه.

في ظننا أن هذا ممكن فقط إن كان الخطاب الصهيوني الناطق الوحيد باسم "يهوديات" العالم، وهذا غير الواقع المعاش.

مرة أخرى، هذه المقاربة تعكس انحيازا سياسيا وفكريا، آخذين في الاعتبار قول المحررين في مقدمتهما أن الكتاب -رغم أكاديميته- صيغ على نحو يجعله مرجعا لغير الأكاديميين أيضا.

وهذا ما يعني أن الكتاب يحوي رسائل سياسية محددة، وهذا -كما نرى- أمر لا يجوز في الأعمال التاريخية.

فعلى سبيل المثال، استعمل أحد المساهمين فيه مصطلحات سياسية وفكرية غير محايدة، ومن ذلك على سبيل المثال "حرب الاستقلال" للإشارة إلى مؤامرة تقاسم فلسطين عام 1948 بين أنظمة سايكس بيكو العربية والحركة الصهيونية وأصولها الدولية الرئيسية، أي بريطانيا والولايات المتحدة.

المصطلح الآخر الذي نود لفت الانتباه إليه إشارة بعض المساهمين إلى فلسطين باسم إسرائيل، والمعلوم أنه في الخطاب العلمي لا يجوز خلط السياسة والمواقف السياسية بالتاريخ.

فاسم الأرض لا يتغير وهذا أمر بديهي ومن ألفباء علم التاريخ، وإسرائيل اسم الدولة أو الكيان القائم فيها الآن، ولا يمكن لكيان سياسي فرض نفسه على الأرض لأن اسمه يمحى بزوال حامله، وهذا أمر حتمي.

هذه بعض ملاحظاتنا على مزج السياسي والفكري بالتاريخ والعلم.

كتب أحد المحررين في المقدمة أن هذا السفر في المقام الأول إعادة توحيد أو استعادة -ضمن أمور أخرى- لروابط تاريخية عاطفية وقمعية قديمة بين المسلمين واليهود، دامت وفقه 14 قرنا.

في الوقت نفسه، فإنه يسائل بعض ما يعدّ من البديهيات في هذا المجال، نافيا بعضها ورافضا بعضها الآخر.

لا شك أن هذا الكتاب -الموسوعي في بعض أجزائه- مفيد من منظور احتوائه على معلومات عن شخصيات وأحداث ربما لم يسبق تناولها من قبل في الغرب على ضفتي المحيط الأطلسي.

ومن منظورنا -كقراء عرب- يمدنا الكتاب بمعلومات مرجعية سريعة، لكن العمل الموسوعي الكبير للراحل الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيري أهم -بما لا يُقاس- للقارئ العربي المتخصص والعام، خصوصا من منظور كونه يحوي نظرات نقدية مسوغة علميا، وكون المؤلف الراحل منسجما انسجاما تاما مع موضوع بحثه، دون أي انحياز سياسي، مراوغا كان أو صريحا.

من الملاحظات العامة الأخرى لدينا على الكتاب هو نظرته غير النقدية للجانب "اليهودي". في ظننا أنه وجد أكثر من "يهودية" واحدة، وهذا ما شدد عليه الكُتّاب "اليهود" الذين كتبوا عن العرب اليهود، وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على نحو خاص.

والبحاثة الأوروبيون من غير اليهود -والبروتستانت على نحو خاص- الذين كتبوا عن الموضوع في القرن التاسع عشر وقبله، ممن تيسر لهم إما زيارة بلاد العرب الشامية واليمانية والشمال أفريقية، لاحظوا الاختلافات بين يهود أوروبا والعرب اليهود، خصوصا في اليمن.

فقد كتبوا أنهم لا يعرفون التلمود ولا يعترفون به، وعلاقاتهم بيهود أوروبا شبه مفقودة، أي عدم وجود مرجعية مركزية "لليهودية" كما هو الحال الآن.

نظرة بعض أولئك البحاثة -الذين تسنى لنا الاطلاع على مؤلفاتهم- للعرب اليهود كانت دونية، تماما مثل نظرة الغرب المسيحي إلى المشرق المسيحي، الأرثوذكسي خصوصا.

والرحالة بنيامين التطيلي (1130-1173) الذي استُشهد بمؤلفه "رحلات" في هذا الكتاب، يشير إلى ذلك على نحو واضح عندما يذكر الطوائف "اليهودية" في المناطق التي مر بها من بلدته الإسبانية في طريقه إلى المشرق العربي، مرة بكونها "يهودية" وثانية بكونها من بني إسرائيل، والترجمة العربية الصادرة حديثا لمؤلفه غير دقيقة إطلاقا من هذا المنظور.

نحن نعلم أنه في التاريخ وجد الأشكناز، وهم الخزر، أصول يهود أوروبا، والعرب اليهود الذين يطلق عليه مصطلح السفارديم، والقرائيون الذين تسيدوا المشهد "اليهودي" في المغرب، وغيرهم.

العرب اليهود لم يعرفوا سوى الأسفار الخمسة الأولى من "التوراة"، التي تحوي أكثر من عشرين سفرا. هذا لم نعثر عليه مفصلاً في المؤلف.

والسؤال: من اليهودي؟ تجنبه المؤلف، وهو مادة متفجرة فعلا في وقتنا الحاضر، رغم محاولات تجنب الكلام فيها، حيث تثير بعض الاتجاهات "اليهودية" في الغرب السؤال من منظور هيمنة عددية للحريديم -أي المتدينين- على غيرهم، والذين عادة ما يشار إليهم بالمصطلح "غلمانيين". كل هذا كلام مهم وإشكالي تجنبه الكتاب الذي أقحم السياسي في التاريخ.

لا نظن أن الكتاب سيفيد القارئ الغربي العام بسبب إشكالية المادة والموضوع وأبعاده، وكون الخطاب المرتبط بها مثقلا بتاريخ غير سعيد، يتعرض لبعض جوانبه، لكنه سيعد مرجعا أكاديميا، وسيتمكن في ظننا من حجز مكان خاص به في المكتبات العامة والأكاديمية التي لا حصر لها في الغرب.

فحجمه الضخم ووزنه يؤثران في ظننا سلبا في مدى توزيعه وإمكانية جذب القارئ العادي، لكن ربما تتمكن نسخة رقمية من امتلاك الفضاء الذي سعى إليه القائمون عليه.

ختاما، الكتاب مفيد في بعض أجزائه، ومصوراته جذابة خصوصا أنها نادرة وربما مجهولة للبحاثة العرب، لكنه موسوعي على نحو عام يحوي مواد لافتة ومفيدة لأهل الاختصاص.

وربما تفيد إشكاليته في أطروحاته السياسية والفكرية النقاش في المادة، إن استقامت النوايا.

هو مفيد من ناحية علمية، خصوصا الجزأين الأول والرابع، لكن قسميه الثاني والثالث -وهما المهيمنان عليه- مثيران للجدل، وقد يرى البعض أن هدف نشر هذا "التاريخ"

الإسلاموفوبيا

عرض: بوعلام رمضاني

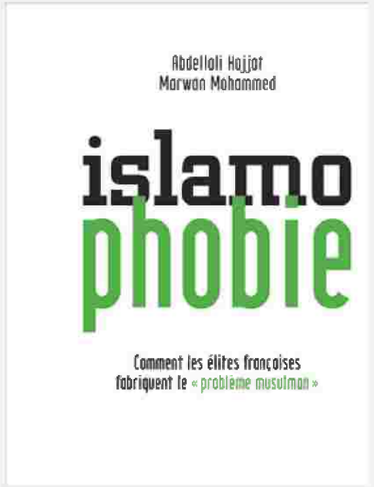

- العنوان: الإسلاموفوبيا
- المؤلفان: عبد العالي حاجات ومروان محمد
- عدد الصفحات: 265
- الناشر: لاديكوفرت
- الطبعة: الأولى، 2013

يحلل الكاتبان عبد العالي حاجات ومروان محمد ظاهرة الإسلاموفوبيا (الخوف من الإسلام) من منظور سياسي وثقافي في معرفي وسيسيولوجي غير مسبوق، يسمح بالقبض الكامل على الأسباب العميقة التي تسببت في ظهورها وتطورها وتغلغلها بشكل واسع.

يتجاوز الكتاب التسطيح الإعلامي الطاغي الذي تمارسه نخبة ترفض الاعتراف بالإسلاموفوبيا وتشارك في تغييبها لأسباب أيديولوجية وسياسوية لم تعد خافية على العام والخاص.

الأول أستاذ محاضر في العلوم السياسية ومؤلف كتابي "المسيرة من أجل العدل وضد العنصرية 2013"، و"حدود الهوية الوطنية 2012"، والثاني باحث في المركز الوطني للبحوث العلمية ومؤلف كتاب "تكون الجماعات الشبانية 2011" و"الجماعات الشبانية.. البذلات السوداء حتى اليوم" بالتعاون مع لوران موتشلي.

منذ عام 2011 ينشط الاثنان في ملتقى "الإسلاموفوبيا" في معهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس.

وإذا كانت الممارسات الدينية عند المسلمين في فرنسا معروفة نسبيا في العلوم الاجتماعية، فإن الإسلاموفوبيا لم تدرس بحسب المؤلفين كظاهرة اجتماعية وتاريخية على نطاق واسع خلافا لما حدث في البلدان الأنغلوساكسونية على مستوى البحث الجامعي وذلك ما تسبب في استمرار وطغيان الإثارة الإعلامية والأحكام الأيديولوجية المتسرعة الناتجة عن أفكار مسبقة ومغرضة.

وخلافا للتعميم القاتل والتوصيف المشين والمعلب، يقدم الكاتبان حصيلة علمية كاملة وشاملة لظاهرة الإسلاموفوبيا كبنية فكرية وسلوك أيديولوجي كاشفين عن عنصرية لا يراد لها أن توصف كذلك تحت وطأة سيطرة اللوبيات الأقوى والمجسدة لروح استعمارية قديمة.

إسلاموفوبيا القلم

أكد الكاتبان منذ البداية الدور الخطير الذي لعبه المثقفون في الترويج للإسلاموفوبيا كالراحلة الإيطالية أوريانا فلاتشي التي وصفت المسلمين بالفئران في كتابها "الغيظ والكبرياء" الذي لاقى رواجا كبيرا في فرنسا، وميشال أولبيك الذي قال إن "الإسلام أكثر الأديان بلاهة" وقال إننا "ننهار حينما نقرأ القرآن"، وأسمي المسلمين بـ"سكان الصحراء التافهين".

وكذا أيضا الكاتب بيار هنري تزياف وألان فينكلكروت وباسكال بروكنير والكاتبة كارولين فوريست التي تناولت المفكر طارق رمضان في كتاب مليء بالأخطاء والمغالطات.

مثقفو إسلاموفوبيا القلم هم أيضا ريتشارد ميبه الذي يصاب بالذهول حينما يجد نفسه وحيدا بين المسلمين العرب في محطة شاتليبه الباريسية للنقل الجهوي على حد تعبيره، وألكسندر دلفال وجيزال ليتمان ورونو كامو وميشال تريبالا وميشال فيانيس وهذه الأخيرة وصفت سيدات يرتدين البرقع بالكلاب.

هذا فضلا عن كريستين تاسان التي دعت إلى منع القرآن الكريم في مقال تحت عنوان "ماذا نفعل بالمسلمين بعد منع القران الكريم" وإريك زمور الذي أيد حرية إهانة الرسول صلى الله عليه وسلم في رسوم كاريكاتيرية اعتبرته إرهابيا باسم حرية التعبير، وحارب حق الممثل ديودونيه في التعبير عن المتاجرة الأيديولوجية الأدبية بالمحرقة النازية فنيا.

وقد طالت ظاهرة الإسلاموفوبيا كل الفضاءات الاجتماعية وعلى رأسها المدارس العمومية التي يمنع فيها على الفتيات ارتداء الحجاب وحتى عصاب الرأس والفستان الطويل ويفرض على الأمهات المرافقات لأبنائهن أثناء الخرجات المدرسية الظهور سافرات وعلى التلاميذ أكل اللحم غير الحلال.

هذا فضلا عن تحول التدين إلى عامل قانوني يحول دون الحصول على الجنسية وإلى مصدر تعنيف وترهيب أخذ أبعادا خطيرة في الأعوام الأخيرة كما بينته الاعتداءات الجسدية واللفظية التي أحصاها المرصد الفرنسي لمناهضة الإسلاموفوبيا قبل أن يتعرض رئيسه عبد الله زكري شخصيا للاعتداء إثر تلطيخ جدران بيته بكتابات عنصرية مثل "الإسلام خارج فرنسا".

واتخذت الإسلاموفوبيا بعدا شموليا خاصا وغير مسبوق بعد تحولها إلى ممارسة سلوكية لدى أغلبية اجتماعية اعتبارا من عام 2001 بعد أن كانت محصورة على مستوى أقلية عام 1989.

الاستعمار والإسلاموفوبيا

لا يمكن فهم ظاهرة الإسلاموفوبيا خارج سياقها التاريخي والسياسي والاجتماعي الذي يؤكد استمرار التعامل الاستعماري مع أبناء مستعمرات أفريقيا الشمالية.

وهذا ما عالجه عالم الاجتماع الراحل الكبير بيار بورديو حينما تحدث عن السبب الحقيقي والخفي لبروز الظاهرة بقوله إن سؤال هل يجب قبول أو رفض الحجاب في المدارس؟ يخفي سؤالا حقيقيا يتمثل في "هل يجب قبول مهاجري أفريقيا الشمالية في فرنسا أم لا؟".

ولم يكن الأمر عفويا في نظره إذا كان التسييس الأول لمشكلة المسلمين قد تم في عز مطالبة العمال المهاجرين بالمساواة مع نظرائهم الفرنسيين.

انطلاقا من المنظور المذكور، لا يمكن في نظر الكاتبين معالجة الإسلاموفوبيا خارج الديمومة الاستعمارية، وبما أن أبناء المهاجرين المسلمين الذين يشكلون الطبقة الشعبية الهشة قد أصبحوا مكلفين ماليا مقارنة بما يدرونه من ربح فإن وجودهم لم يعد مفيدا وطنيا واقتصاديا في زمن التغير الذي عرفته رأسمالية ما بعد العهد الصناعي.

الإسلاموفوبيا التي يعود تاريخ بروزها إلى عام 1910 -كفكرة مسبقة عن الإسلام وكمفهوم غير معزول عن سياق الاستشراق من منظور خلفيته الاستعمارية- أصبحت حقيقة اجتماعية أكدتها كل دراسات اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان.

لقد عرفت تطورا غير مسبوق ما بين أعوام 1999 و2001 وبلغ مؤشر عدم التسامح نتيجة 69.5% عام 2009 وفسر ذلك بتراكم مجموعة من العوامل من بينها هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والخطاب الإعلامي حول تأدية الصلاة في الطريق العام، وتناول اللحم الحلال والانتفاضة التي عرفتها الضواحي عام 2005.

الإسلاموفوبيا التي أصبحت سلوكا عاما لم تتوقف عند مستوى الحجاب، وأضحت تعبيرا عن رفض مجمل الممارسات الإسلامية مثل عدم تناول الخمر واللحم غير الحلال من 13% إلى الثلث، وصوم رمضان من 21% إلى 26%، وعيد الأضحى من 25% إلى 37%.

إسلاموفوبيا دولة

إسلاموفوبيا الدولة الفرنسية التي تعد عنصرية بحسب بورديو هي التي حولت عمال مصنع سيارات بيجو ستروان المضربين إلى مسلمين متزمتين ومتشددين في الخطاب الإعلامي والسياسي على أعلى المستويات من خلال صحافة راحت تنشر صور العمال وهم يؤدون الصلاة ورسومات كاريكاتيرية في شكل حجاب يغطي السيارات.

ويومها تحدث الباحث برونو إيتيان الذي يمثل المدرسة الاستشراقية بحسب إدوارد سعيد ومحمد أركون عن الإسلام الذي يتعارض مع علمانية الدولة الفرنسية والحضارة المسيحية: "الإسلام يطرح مشكلة حقيقية تجب مواجهتها"، ويومها ندد مسؤولون فرنسيون سامون "بالعمال الأصوليين المضربين وبالشيعة" و"بجماعات دينية وسياسية تحدد مواقفها وفق معايير لا سند لها في الواقع الاجتماعي الفرنسي".

مثقفون جدد من الوزن الثقيل مثل الفلاسفة إليزابيت بتندير وريجيس دوبريه وآلان فينكلكروت كرسوا إسلاموفوبيا صارخة لاحقا وأدت مواقفهم إلى تشجيع الدولة على المضي في نهجها.

لعب عامل جهل الفرنسيين والأوروبيين للإسلام في نشر الإسلاموفوبيا بالترويج فقط للكتب التي تحمل عناوين مثيرة تنبه إلى خطر الإسلام وهذا ما يتقاطع مع مصلحة اليمين المتطرف وكل التيارات الأخرى التي تجمع على اعتبار معاداة السامية أخطر الأشكال العنصرية في أوروبا وفي العالم وترفض اعتبار الإسلاموفوبيا عنصرية ناطقة كما أكد النائب اليساري الشهير عن الخضر نوال ممار.

النخب الأوروبية والفرنسية بوجه خاص تستغل كل الفرص للتنديد بالعنصرية حينما يتعلق الأمر باليهود وغير المسلمين كما تفعل هذه الأيام حيال الفنان ديودونيه وكما فعلت من قبل إثر اغتيال مناضل يساري متطرف على أيدي جماعة يمينية فاشية في حين نددت رمزيا وباحتشام في وقت متأخر بالاعتداءات التي تعرضت لها ليلى وربيعة المتحجبتين في العشرين من مايو/أيار، والثالث عشر من يونيو/حزيران من العام الماضي من نفس طرف الجماعة.

جهل النخبة الفرنسية بالإسلام لم ينقص رغم الإشادة الإعلامية بطروحات مثقفين عرب أو من أصل عربي يوصفون بأنهم يمثلون الاعتدال من أمثال عبد النور بيدار ومالك شبل وعبد الوهاب مؤدب ومحمد سيفاوي.